## خواطر اقتصادية

# فى مواجهة النار

كل يوم نقرأ ونسمع ونرى النيران تشتعل فى مصانع بير السلم وأسفل العمارات السكنية أقيمت بلا تراخيص وبدون رقابة من المحليات وأجهزة الأمن الصناعى أو الدفاع المدنى، كما أن غالبية المصانع والمنشآت العامة والخاصة لا تراعى تطبيق اجراءات الأمان والسلامة والصحة المهنية وهى تتعامل مع هذه الاجراءات بعشوائية طبقا لما أكده تقرير رسمي حيث أن ٩٠٪ من المصانع العشوائية تتجاهل استخدام الأنظمة الحديثة لمكافحة الحرائق وذلك فى الوقت الذى أصدر فيه المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة قرارا بإلزام المنشآت الصناعية بتطبيق تلك الأنظمة للسلامة والصحة المهنية وفقا للمواصفات العالمية وحدد لذلك مهلة تنتهى فى مارس المقبل و نلاحظ عندما تشتعل ألسنة النيران فجأة داخل أى مصنع أو ورشة تتحول إلى كارثة ودمار وخراب .. لأصحاب تلك المصانع والعاملين بها والسكان المحيطين بها، حيث إن معظم السكان فى المناطق الشعبية أو النائية و أيضا فى الأحياء والمناطق الراقية لايعرفون كيفية مواجهة الحرائق عندما تشتعل فى مساكنهم سواء كانت حرائق بسبب اساءة استخدام أنابيب البوتاجاز أو التعامل مع توصيلات الغاز الطبيعى بأساليب عشوائية بدون الاستعانة بالمختصين من الفنيين بشركات توزيع الغاز الطبيعى للمدن أو صيانة الأجهزة المنزلية« صيانكو »، ومع تعدد مصانع بير السلم ومخازن البويات والزيوت وغيرها من المواد القابلة للاشتعال داخل المساكن ومع غياب طفايات الحريق بها فإن الضرورة تستدعى دفع الضرر قبل المنفعة وذلك بإعادة النظر فى الكود المصرى للحماية من اخطار الحريق والذى صدر متأخرا عام ١٩٩٨، بينما سبقتنا فى هذا المجال دول عربية مثل دول الخليج العربى والتى تلزم كل مسكن بوجود طفاية للحريق ونحن فى مصر نحتاج الى الاسراع فى هذا الاتجاه خاصة مع التوسع فى توصيل شبكات الغاز الطبيعى للمنازل الى مناطق شعبية او تجمعات سكنية يحدث بها حوادث عديدة منها التعدى على خطوط الغاز أو انهيار العمارات وغيرها..

لذلك فالمصلحة القومية تتطلب مشاركة الجميع فى مواجهة النار سواء بالتوعية أو القانون.

**عادل إبراهيم**

adelibrahim@ahram.org.eg

جريدة الاهرام ( صفحة ٢٣ ) ٢٠٠٨/٩/٢٨